والسيطرة الامبريالية والارتباط التبعي لاقتصادها باحتياجات السوق الرأسمالي العالمي ومتطلباته تضع حواجز مضاعفة أمام مشاركة المرأة في الانتاج. وهي، أي الانظمة، تستفيد، في هذا، من الايديولوجية السلفية والاقطاعية الابوية المتوارثة والتي لا ترتكز على تقسيم عمل تقليدي بين الرجل والمرأة فحسب بل وعلى الفصل الكامل تقريباً بين عالم المرأة وعالم الرجل بما يبقي الأول داخل «الاحواش» المغلقة ووراء الاحجبة، ويجرد المرأة ضمن آلية محكمة: اقتصادية وايديولوجية وحتى لغوية، من اية شخصية أو حتى من أي قدرة على التفكير والادارة محولاً إياها من ذات فاعلة إلى موضوع سلبي. لقد جرى تراجع نسبي عن هذه الايديولوجية ليتم التركيز على ايديولوجية تحاول تبرير تقسيم العمل القائم والآخذ في التبلور بعوامل بيولوجية ونفسية (كفروقات بين الرجل والمرأة) وأحياناً وظيفية إجتماعية محضة.

إن عدم قدرة الانظمة البورجوازية العربية على تشغيل كافة الطاقات وعلى إيجاد فرص العمل الكافية لها في المجتمع وتأمين مستلزمات ذلك، هو السبب في استمرارية تقسيم العمل القائم ولفترة قد تطول. فتقسيم العمل الحالي بين المرأة والرجل يخدم مصالح طبقية محددة. فالتوالد ورعاية الاطفال والأمومة (تجديد قوة العمل) ضرورة اجتماعية لاستمرار المجتمع، إلاّ أن هذه المهمة – كونها عملية غير مربحة، من وجهة نظر الرأسمالية – فانها تحال إلى المرأة، رغم أهميتها للاقتصاد التبادلي النقدي (الرأسمالي). ففي ظل العلاقات الرأسمالية، يتم التركيز على تأهيل المرأة لادوار تتناسب مع دورها العائلي، كزوجة وأم، وبما يمكّن من انتاج الأجيال الجديدة من العمال بأرخص كلفة ممكنة.

وكون مسألة إعادة انتاج قوة العمل (التوالد ورعاية الأطفال وتأهيلهم الاجتماعي) تبقى معرّضة للفوضى الرأسمالية – وبشكل أحدّ في المجتمعات التابعة كمجتمعاتنا العربية – يجعل وضع المرأة في غاية الصعوبة. فالاعباء البيتية تجعل المرأة أقل قدرة على المنافسة في سوق العمل وبخاصة في ظل شروط تمتعها بدرجة أدنى من التعليم والتأهيل. كما أن القيود المفروضة على المرأة (الأمومة، عدم التأهيل...) تدفع المرأة، عند الحاجة، للبحث عن أي عمل كان، وهذا يفيد الرأسمالية كونه يبقي على جيش احتياطي من اليد العاملة.

٨ – ١: إن بقاء الأمومة (رعاية الطفل والعناية البيتية) مهمة محصورة بالمرأة يشكل القاعدة المادية لعدم المساواة بين الجنسين. ولا بد من تحويل الأمومة إلى وظيفة اجتماعية لتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في العملية الانتاجية. فالرأسمالية لن تقوم بهذه العملية لانها غير مربحة. كما أن التغييرات المطلوبة لاحداث مثل هذا التغيير هي ذاتها المطلوبة في عملية التحول الاشتراكي. ومن هنا ارتباط النضال التحرري للمرأة بالنضال الوطني الديمقراطي بشكل عام وبنضال الطبقة العاملة السياسي والمطلبي بشكل خاص.

إن مشاركة المرأة في الانتاج لا يكفي لرفع الاضطهاد والاستغلال عنها، بل المطلوب